

**فرص الحياة الكريمة تتضاءل**

**والمسؤولين غير جادين في إيجاد الحلول**

**تقرير توثيقي**

**شباط 2019**

**المقدمة:**

يقع مخيّمُ شاتيلا على الحدود الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت والذي تبلغ مساحة نحو 0.4 كلم مربع[[1]](#footnote-1). أُسِّسَ المخيم ليتَّسِعَ لثلاثة آلاف شخص، لَكنَّ ما يحدث اليوم أنَّ المخيم أصبح مع نهاية عام 2018 يضم ما يقارب ال 25 ألف لاجئ[[2]](#footnote-2) رغم أنَّ مساحته لم تزدد أبداً.

يشير إحصاء التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان2017 الى وجود 14010 لاجيء يعيشون داخل مخيم شاتيلا، ورغم كل المعاناة الانسانية من فقر وظروف صحية متدنية أكثر، أصبح المخيم ملاذاً للجوء اللاجئين السوريين الجدد، يضاف اليهم نسبة كبيرة من جنسيات لبنانية وعربية وآسيوية وحتى أفريقية. منها "المصرية، الهندية، الاثيوبية، والبنغلاديشية، وغيرهم ..." .

وتشير التقديرات إلى زيادة عدد سكان شاتيلا إلى أكثر من ضعفين منذ اندلاع النِّزاع في سوريا، ولا يوجد توثيق يُذكَر للاستجابات الإنسانية إزاء هذه التحديات الطارئة التي يعيشها مخيم شاتيلا، فيما تعج شوارع المخيم الشديدة الضيق، لدرجة لا تسمح بمرور السيارات خلالها، بعربات بيع السلع. وتبدو أسلاك الكهرباء كمظلة للأطفال وهم يلهون بين الأزقة، بينما تهيمن رائحة الصرف الصحي على الهواء.

يتناول هذا التقرير أهم المخاطر التي يواجهها مخيم شاتيلا للاجئين ولا سيما رمزيته كمخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل غياب المرجعية وعدم تحمل للمسؤوليات، وغياب واضح للمعالجة الفعلية للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية،.. مما يعطي مؤشراً على مستقبل غامض.

**أولاً : غياب مقومات الحياة الاساسية**

1. **البناء العشوائي يضيف حياةً أكثر قساوة للاجئين**

تتكاثف البيوت تتّكئ على بعضها لتبقى صامدة. ينعدم النور في شقق هي كناية عن غرفة أو اثنتين ضمن مبنى عشوائي يقف ملتوياً، ويلتصق بكلّ مبنى درج أشبه بسلّم مرفوع عمودياً يتجنّبه من لا يودّ المغامرة بسقطة خطيرة تكلّفه عطباً دائماً.

كما تتعرض أنظمة المياه والصرف الصحي لضغوط كبيرة خاصة أن مخيم شاتيلا يعتبر غير صالح للسكن لا صحياً ولا بيئياً ولا هندسياً وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذ أن الحق في السكن الملائم منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ***ويُعرف السكن الملائم بأنه يجب أن يتضمن قدراً مناسباً من الخصوصية والمساحة الكافية والأمان والإضاءة والتهوية والبنية التحتية الأساسية والحماية الكافية من كل ما يُمكن أن يهدد سلامة السكان، وهذا ما لا يتوفر في منازل اللاجئين داخل المخيم***. إن هذه الأسباب مجتمعة تجعل حياة الفلسطيني في المخيم صعبة جداً ويترتب عليها مخاطر صحية عدة. إذ يؤثر السكن غير اللائق على صحة سكانه.

1. **أسلاك الكهرباء المتشابكة ترتطم بها رؤوس المارة في الزواريب الضيّقة:**

الأسلاك الكهربائية غير الآمنة هي من بين الأسباب الأكثر شيوعا للحوادث الخطيرة في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين. فهي تنتشر مثل شبكات العنكبوت، ممتدةً من مبنى إلى آخر في جميع أنحاء شوارع المخيم وأزقته الضيقة، ومشدودةً بشكل فضفاض بأشرطة ارتجالية، ويتكرر في المنطقة انقطاع الكهرباء وحالات الصعق الكهربائي كما حصل مؤخراً حيث قضى الشاب السوري العشريني حمد الخربوش في مخيم شاتيلا بتاريخ 10/10/2018، وذلك بعد تعرضه لصعقة بسبب الإمدادات الكهربائية العشوائية في المخيم.

1. **أزمة المياه أبسط حقوق العيش بكرامة ... غائبة:**

يعيش أهالي مخيّم شاتيلا ضمن مساحة لا تتعدى كيلومتر مربع واحد، مجردين من أبسط حقوقهم المعيشية، وأدنى مقومات الخدمات من ماء أو كهرباء، يحدثونك وبصوت خافت ونبرة متعبة "من يريحنا من هذه المعاناة" . ويشيرعدد من الناشطين[[3]](#footnote-3) في المخيم بأن "هناك مجموعة من "المنتفعين" تسيطر على أهم المرافق الحيوية في المخيّم، ومن أبرزها، قطاع المياه. عدا عن سيطرتهم على خدمة الكهرباء وغيرها وذلك وسط صراع بين اللجان المناط بها تقديم الخدمات للأهالي في المخيم وتسيير شؤونه".

1. **ظاهرة المخدرات في مخيم شاتيلا مؤشرٌ خطيرٌ**

لا تبدو أن "انتفاضة" مخيم شاتيلا ضد المخدرات مكتملة. فبالرغم من الاعتصامات الاحتجاجية التي يقوم بها الأهالي بين الحين والآخر للمطالبة بوقف ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات داخل المخيّم، وتسليم مروجيها للجهات الأمنية اللبنانية وسط مخاوف من انعكاس تطور هذه الآفة الإجتماعية على أبنائهم ومستقبل المخيّم. ويؤكد ناشطون من داخل المخيم "أن هناك عوائق أمام ملاحقة تجار المخدرات أبرزها تشتت القرار الفلسطيني، وعدم اتخاذ إجراء فوري تجاه تجار المخدرات، نتيجة الخوف من الصدام مع عائلاتهم، ووجود قنوات لهؤلاء تمتد إلى خارج المخيم. ما يصعّب من عملية المسّ بهم.

1. **الفلتان الأمني يزيد من حجم الكارثة والمعاناة**

المخيمات رمزً للفقر والمعاناة اليومية وزاد الوضع الأمني الهش وانتشار السلاح من مأساة الناس حيث ُيعاني أهالي المخيّمات الفلسطينيّة من ظاهرة تفلّت السلاح، هنا في مُخيّم شاتيلا سقط العديد من الضحايا وأصيب آخرون نتيجة الرصاص العشوائي.

يعتبر يونس شنتف[[4]](#footnote-4) بأن هناك ضرورة ملحة لتشكيل قوة أمنية مشتركة من كافة الفصائل الفلسطينية لضبط الأمن داخل المخيم وللحفاظ على الامن والاستقرار. وقد طالب سكان "شاتيلا" الفصائل بوضع حد لظاهرة الرصاص العشوائي كان آخرها في 7 تشرين الثاني 2018، حيث احتشد أهالي المخيم أمام مكاتب الفصائل الفلسطينية، مطالبين بوضع حد لظاهرة إطلاق النار العشوائي من قبل بعض تجار المخدرات، والتي وصلت إلى حد لا يطاق، وجال بضعة عشرات من سكان شاتيلا في شوارع المخيم، مرددين شعارات ودعوات للعمل على إنهاء هذا الوضع الشاذ.

1. **شبح الهجرة الى أوروبا ، هروب من الواقع**

إن هذه التحديات الذي يعيشها الفلسطينيون في لبنان لجهة الحرمان من الحقوق، انتجت انعكاسات سلبية سبق لنا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) أن دقت ناقوس الخطر وحذرت من نتائجها في تقارير عدة.

ففي ظل كثافة سكانية مرتفعة وبقاء المساحة الجغرافية المقامة عليها المخيمات على حالها منذ التهجير وفي ظل الزيادة الطبيعة للسكان، أضف الى ذلك السياسات اللبنانية المتواصلة والتي تمنع العمال الفلسطينيين من العمل بحرية وتسد أبواب السوق اللبنانية أمام الخريجين الفلسطينيين من حملة الشهادات الجامعية ما أدى الى ارتفاع نسب البطالة لتلامس عتبة ال 60 في المئة، فيما تقول وكالة الغوث أن معدلات الفقر العام بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين وصلت نسبة 65 في المائة**.**

كل هذه المعطيات شكلت بيئة طاردة للعديد من العائلات التي تمكنت من بيع منازل بهدف الهجرة الى البلاد الاوروبية بحثاً عن حياة كريمة حيث تشير التقديرات وفق اللجنة الشعبية[[5]](#footnote-5) مغادرة ما يقارب 15 عائلة باعت منازلها مؤخراً منذ عام 2017 حتى إعداد هذا التقرير.

الأمر لا ينطبق فقط على مخيم شاتيلا بل وصل الى سكان عين الحلوة وبرج البراجنة ونهر البارد والرشيدية حيث تمكن المئات من اللاجئين من مغادرة لبنان في الآونة الأخيرة عن طريق الشبكات التي تعمل على نقلهم الى دول أخرى عن طريق مطار بيروت بطريقة شرعية قبل أن تقوم بإدخالهم عن طريق التهريب الى دول أخرى لقاء مبالغ مالية لا تتعدى الثمانية الاف دولار على الشخص الواحد.

1. **واقع مأساوي نتيجة ضعف بنية الصرف الصحي**

تتحوّل شوارع وأزقّة مخيم شاتيلا في الشتاء إلى بحيرات صغيرة، فالمخيم يقع في منطقة منخفضة، اذ تندفع المياه من المناطق المجاورة باتجاه المخيم. ومع ضعف بُنية شبكة الصرف الصحي وازدياد عدد السكان في الأحياء المجاورة وفوضى البناء وغياب الرقابة البلدية تزداد مشكلة الأهالي، وتتفاقم معاناتهم، وينتج عن هذه الأزمة كما يقول الناشط فؤاد عابد[[6]](#footnote-6) "دخول المياه إلى المنازل وتدفّقها إلى المحلات التجارية والمخازن، وانتشار المياه الآسنة في الشوارع العامة، وإلحاق الضرر الصحي بالتلاميذ المتّجهين إلى المدارس".

**ثانياً : مخيم شاتيلا خال من مواصفات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 25 الخاصة بمستوى معيشة السكن**

يتجلى بوضوح للناظر الى حالة مخيم شاتيلا عدم تطابق مواصفات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 25 الخاصة بمستوى معيشة السكن والمأكل والملبس والخدمات الاجتماعية الضرورية، الواجب توفرها له داخل مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت

**المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

**لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.**

**ثالثاً:الخلاصات:**

**بعد الجولات والزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) داخل مخيم شاتيلا، خلصت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) إلى أن أسباب تفاقم الأزمات في المخيم ترجع إلى العوامل التالية:**

* مخيم شاتيلا يعتبر غير صالح للسكن لا صحياً ولا بيئياً ولا هندسياً وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
* غياب المرجعية السياسية والأمنية في المخيم والتي لا تستطيع ان توفر الحماية الامنية والمجتمعية للاجئين الفلسطينيين في المخيم .
* انقسام اللجان الشعبية بين "لجنة منظمة التحرير" و" ولجنة فصائل التحالف" سمح بتقاسم ملف الخدمات وتنفذ جهات محسوبة على هذا الطرف أو ذاك في تفشي الفساد وتبادل الاتهامات بالوقت الذي زادت معاناة الأهالي نتيجة الحرمان من أبسط الحقوق ومقومات الحياة .
* غياب أي دور للسلطات الرسمية اللبنانية وأجهزتها الرسمية والبلدية وهيئاتها الاجتماعية والصحية.
* تضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين في مساحة محددة طوال 70 عاماً من اللجوء ولجوء العديد من الجنسيات الاخرى الى المخيم يهدد وجود المخيم بطبيعته الديمغرافية.
* تقاطع الجهات النافذة في المخيم في مصالح مشتركة، ومعارضتهم لمحاولات تحسين الأوضاع في المخيم إذا لم تؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار عبر منافع مختلفة.
* تعدّد الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين، (سلطات لبنانية - أونروا – بلديات – لجنة شعبية..) دون التنسيق بينها، ويؤدي ذلك بعد العجز في المهام إلى إلقاء المسؤوليات على الآخرين.
* التصاق المنازل ببعضها وافتقارها للأنظمة الصحية وافتقارها للتهوئة وانتشار الرطوبة، ومشكلة ملوحة المياه، فوضى التمديدات الكهربائيّة،المخدرات، ظاهرة تفلّت السلاح، والكثافة السكانية هي من ابرز المشاكل التي يعاني منها امخيم شاتيلا.

**سادساً : توصيات :**

**وأمام هذا الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في مخيم شاتيلا، توصي المؤسسة الفلسطينية لحقوق الغنسان (شاهد) بالتالي:**

1. ندعو الأطراف الفلسطينية بتسوية أوضاعها الداخلية وتشكيل قوى أمنية موحدة لضبط أمن المخيمات ومحاربة انتشار المخدرات والآفات الاجتماعية الأخرى ورفع الغطاء الكامل عن المروجين داخل المخيمات.
2. كفّ يد الجهات النافذة في المخيم، والتي تتعدى على الأملاك العامة وحقوق اللاجئين من خلال تشكيل لجنة لتحسين واقع المخيم ذات كفاءة وخبرة.
3. قيام رجال الدين بدورهم التوعوي حول مخاطر هذه الآفة وتحمّل مؤسسات المجتمع المدني داخل المخيمات المسؤولية لتوفير برامج وأنشطة تستقطب الشباب وتساعدهم على التفاعل الإيجابي والنهوض بالمجتمع.
4. عقد لقاء تنسيقي دائم بين الحكومة اللبنانية وبلدية الغبيري والأونروا لوضع روزنامة عمل لحلّ أبرز المشاكل يعقبها تشكيل لجنة متابعة مشتركة.
5. دعوة الدولة اللبنانية والفصائل الفلسطينية إلى ملاحقة مروجي وبائعي المخدرات وتقديمهم للمحاكمة أمام القضاء المختص اللذين يقومون بإدخالها الى المخيمات بشتى الوسائل.
6. التنسيق مع مراكز متخصصة لتوفير العلاج مجاناً أو بكلفة بسيطة، وتوفير بيئة سليمة للعيش بكرامة تساهم بالابتعاد عن مظاهر المخدرات.
7. دعوة الدولة اللبنانية الى النظر الى واقع الاجئين الفلسطينين في لبنان وليس بالنظرة الامنية فقط.

**بيروت في 5/2/2019**

**المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)**

1. موقع لاجيء نت ، مخيم شاتيلا للاجئين [↑](#footnote-ref-1)
2. مقابلة مع زياد حمّو أمين سر اللجنة الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، في مخيّم شاتيلا، بتاريخ 18-12-2018 [↑](#footnote-ref-2)
3. اجرى فريق عمل من المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مقابلات ميدانية في مخيم شاتيلا بتاريخ 5-12-2018. [↑](#footnote-ref-3)
4. يوسف شنتف عضو جبهة النضال الفلسطيني في مخيم شاتيلا [↑](#footnote-ref-4)
5. زياد حمو امين سر اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا [↑](#footnote-ref-5)
6. فؤاد عابد ناشط فلسطيني اجريت المقابلة معه بتاريخ 7-12-2018 [↑](#footnote-ref-6)